المعطوف في ذلك حكم المستأنفة وإنما اختير النصب قبل الطلب لأن الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيما أن يليها الفعل وفي العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصبا مفعول لهم في فاعله باختير وقبل متعلق باختير وفي طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختير وما موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وإيلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول الأول والأول أظهر لأن الناظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيرا وغالبا في موضع الخبر لإيلاؤه وبعد معطوف على بعد في البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى كذلك وأو بلا ظرف متعلق بمستقر واختير به من الفعل الأول يقع أو بلا الجملة ذات وجهين ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا ۞ به عن اسم فاعطفن مخيرا

قد ذكر لمساواة النصب والرفع سببا واحدا وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرا كلمته فالنصب مراعاة للقريبة بعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر ويجوز في ضمير الاسم السابق معطوفا والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هو جزؤها والعذر له أنه لما ولي حرف العطف أطلق عليه معطوفا والمعطوف فاعل تلا وفعلا مفعول وعلا نعت لفعل وبه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله لمخبر وعن متعلق بمخبر وقد عطفن جواب الشرط ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله ۞ والرفع في غير الذي مر رجح ۞ يعني أن الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع ومرجحه وما استوى الوجهان فيه ومثال ذلك زيد ضربته وإنما كان الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفي متعلق به ورجح خبر المبتدأ ثم قال بعد ذلك بقوله

فما أبيح افعل ودع ما لم يبح ۞ لأنه مستغنى عنه ثم قال

وفصل مشغول بحرف جر ۞ أو بإضافة كوصل يجري

يعني أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو أزيدا مررت به وأن زيدا رأيت أخاه يجري مجرى أن زيدا ضربته في وجوب النصب ونحو زيد امرر به ومر بأخيه يجري مجرى زيد اضربه في ترجيح النصب وكذلك في سائر المسائل وفي قسم من قوله أو بإضافة أن نحو زيدا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه ونحو ذلك مما يتعدد فيه المضاف يجري مجرى أن زيدا ضربت غلامه لأن قوله أو بإضافة أعم من أن يكون المضاف واحدا أو أكثر وفي ذلك أشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو زيدا مررت به يجري مجرى ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيدا مررت بأخيه وبغلام أخيه وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقد حذف فاعله إذ التقدير وفصل الفاعل فيكون تقديره وفصلك مشغولا وهو جار إذا كان التقدير أن يفصل المشغول والأول أحسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وبحرف في موضع متعلق بفصل وكذلك بإضافة وكوصل متعلق بيجري ثم قال

وسوِّ في ذا الباب وصفا ذا عمل ۞ بالفعل إن لم يك مانع حصل

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق والمراد بالاسم المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لأنه لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فنحو أزيدا أنت ضاربه كقولك أزيدا تضربه قال فلت من نقل عنه أنه لا يجوز الاشتغال في نحو أزيدا أنت ضاربه تضربه للفعل والفعل موجود في هذا المثال فلت لا يمتنع الفعل لأن الفعل لا يشتغل الفعل بخلاف الوصف فإنه لا يشتغل بالابتداء فيستتر فيه فيقال أنت ضاربه مثل أنت تضربه واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر واحترز بقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا يعمل وبقوله إن لم يك مانع حصل من اسم الفاعل المقترن بأل الموصولة نحو زيد أنا الضاربه غدا وقد تقدم من قوله إن لم يك مانع حصل أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفا

Copyright © King Saud University